وضوح

عبدالحميد البلالي
al_belali@hotmail.com

النفاق السياسي

اسوأ شيء في هذه الايام «النفاق السياسي»، وهو اظهار المحبة والترحيب، والابتسامة العريضة، والود والكرم والخدمة والاخوة، وجميع الصفات الملائكية من قبل المرشحين ومفاتيحهم، من اجل نيل الصوت، واذا ما انتهت الانتخابات لا تستطيع حتى رؤية احدهم، الا من رحم الله، واذا رآك فما يعطيك وجها، قليل من اولئك المرشحين من يحافظ حتى بعد نجاحه على هذه الصفات الاخلاقية، بل ويتفانى في خدمة المواطن حتى ان كان على حساب صحته وزوجته وابنائه، اما الاكثرية فيعيش حالة انفصام في الشخصية الاخلاقية ما قبل وما بعد الانتخابات، ولهذا السبب قرر عدد ليس بالقليل من المواطنين مقاطعة الانتخابات، وان كنا لا نؤيدهم بذلك، الا انهم صدموا بمثل هذا «الانفصام البغيض».

اننا نبحث عن ذلك المرشح الاصيل في معدنه، والذي لا يغير من اصالته المنصب، ولا يصده عن القيام بواجبه الشهرة، بل يضحي بكل شيء من اجل القيام بواجبه، خوفا من سؤال الله يوم القيامة بتضييع الامانة، وخوفا ان يكون ممن قال فيهم النبي ﷺ عندما سأله ذلك الرجل «متى الساعة؟»، قال: اذا ضيعت الامانة فانتظر الساعة، فقال له: وما اضاعتها؟ فرد عليه النبي ﷺ: عندما يوسد الامر لغير اهله، اي عندما يمسك المنصب من لا امانة له ولا دين ولا خلق.

نعم هناك عدد كثير من المرشحين ليسوا بأهل لهذه الامانة، ولكنهم ينجحون بالطرق غير المشروعة، ويصلون الى مجلس الامة، وعندما يصلون لا يفكرون الا بمصالحهم الشخصية او يناموا نومة اهل الكهف.

صدى الأحداث

عادل عبدالله المطيري
almutairiadel@hotmail.com

حكومة ائتلافية مع المعارضة!

يبدو أن المزاج السياسي الحالي في الكويت يصب في صالح مرشحي المعارضة سواء من النواب السابقين أو الناشطين المعارضين، وبات شبه مؤكد نجاح المعارضة السياسية السابقة بأغلب مقاعد مجلس الأمة إلا إذا حدث تغيير مفاجئ، لذلك يجب على سمو رئيس مجلس الوزراء أن يعيد النظر بحكومته الحالية وأن يأتي بوزراء في حجم النواب القادمين، بل يجب أن يبدأ بعمل تصوراته لعمل تحالفات سياسية عميقة مع الكتل السياسية الرئيسية وأن يشرك بعض نوابهم في الحكومة المقبلة على أسس واضحة، ووفق برنامج يعده سموه ومستشاروه ويتم عرضه على المرشحين لتولي الوزارات من داخل الكتل السياسية وخارجها ليقتنعوا به ومن ثم يدخلوا للحكومة على أساسه، وبذلك تكون هناك شراكة حقيقية بين البرلمان والحكومة قائمة على أساس التفاهم والعمل المشترك، وستكون الحكومة عندئذ بمأمن من التأزيم السياسي غير المبرر، وستجد الحكومة كل العون من البرلمان في تنفيذ خططها التنموية، وبغير ذلك ستعود أخطاء الماضي من الطرفين وسندخل في سلسلة من الصراعات ستنتهي بنهاية المجلس والحكومة معا.

من ناحية أخرى، يجب على النواب القادمين أن يكونوا أكثر انفتاحا مع الحكومة المقبلة، ولا يكتفوا بإعطائها فرصة قبل محاسبتها بل يجب أن يبادروا إلى الدخول فيها والعمل معها من داخل أروقة مجلس الوزراء، ليتفادوا سوء الفهم وتضارب السياسات ومن ثم عودة التصادم بين السلطات.

وفي تصوري المتواضع أن الحل يكمن في الفهم الجيد للدستور وخاصة المادتين 4 و6، فقد نصت المادة 4 من الدستور على أن «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له «مبارك الصباح».

أما المادة 6 فنصت على «أن نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا».

كلتا المادتين الدستوريتين السابقتين ملزمتان، وأرى أن أفضل طريقة للعمل بهما هي المزاوجة بينهما، وأن يكون رئيس الوزراء ووزراء الحقائب الوزارية السيادية للأسرة الحاكمة كما هو معمول به منذ زمن، وتكون باقي الحقائب الوزارية أو أغلبها لنواب مجلس الأمة، خصوصا ان الدستور وفي المادة 56 ينص على «...ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم...» وكأن المشرع الدستوري أراد التأكيد على مشاركة البرلمان في الحكومة ولكنه استدراك لقلة أعداد النواب «فقط 50 نائبا» ولنوعية الكفاءات المطلوبة بالوزارة خصوصا عند إصدار الدستور أوائل الستينيات، حيث لم تكن متوافرة بكثرة في تلك الحقبة التاريخية، تركها مسألة تقديرية أما الآن وخصوصا مع كثرة الأزمات السياسية فقد أصبح لابد من تفعيل مواد الدستور والتوجه إلى تشكيل الحكومة ذات الأغلبية النيابية وخصوصا مع تكتلات متجانسة ووفق خطط واضحة، لا أرى حلولا واقعية وممكنة أفضل من تلك المزاوجة للنصوص لتتآلف النفوس.. أمنيات يمكن تحقيقها مع بعض التنازع من هنا وهناك.

الحرف 29

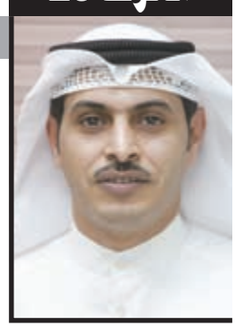

ذعار الرشيدي
waha2waha@hotmail.com

كائن بـ 20 مليون رأس في الانتخابات

«لا دخان بلا نار» و«لا إشاعات بلا جزء من الحقيقة» و«لا شكوى بلا بصيص حق»، كلنا يعرف هذه الامثلة الثلاثة او بعضها، وان كانت ليست ذات أصل علمي للبحث عن الحقيقة الا انها تخفي شيئا من الحقيقة وراءها، ولكن اليس «الشك» هو أول اسلوب علمي نتبعه بحثا عن نتيجة؟ وسأرمي وراء ظهري هنا ما يتداوله بعض المرشحين عن وجود صندوق مليوني لشراء الأصوات لصالح مرشحين وحتى نكون أكثر دقة فيما ينقل فإن الصندوق «ذا الـ 4 ملايين»، كما يقولون، وضع لدعم 4 مرشحين في كل دائرة، وهذا الصندوق لو حق وجوده او صدقت الشائعات التي تروج له، فنحن أمام كارثة «العن» من كارثة الايداعات المليونية، لا استطيع ان اجزم بأن صندوقا كهذا موجود كما انني لا انا ولا غيري قادر على نفي وجوده، خاصة ان الحديث عنه مرسل بلا أدلة ولا اسماء، ولنفرض ان صندوقا مليونيا كهذا موجود، 4 ملايين لكل دائرة أي مليون لكل مرشح أي 20 مليونا لـ 20 مرشحا في الدوائر الخمس، على نفس الجانب الحكومة هي المتهم الرئيسي في وجود هذا الصندوق «الخيالي» الحكومة ولا أحد آخر، ولكن لنقرّ بجزء من حقيقة ان هذا الصندوق حقيقي، فالسؤال المنطقي هو من اين ستخرج الملايين الـ 20؟! حتما لن تضرب الحكومة الأرض وتخرجها ولن تستعين بمارد المصباح، بل ستلجأ الى سحبها من البنوك، وحتى لو تم اخراجها على دفعات فلابد ان تكون حركتها ثقيلة بعض الشيء وملحوظة ومن الصعب عدم ملاحظتها، وهنا المنطق البسيط يقول ان من يجيب على سؤال الحركة المالية تلك هي البنوك او تحديدا البنك المركزي، فلا يمكن لكائن بـ 20 مليون رأس ألا يلحظ حركته احد وهو يخرج من حساب او حسابات ويدخل في حسابات آخرين، ألم يكن ضبط «القبيضة» المتهمين بالايداعات المليونية قد تم بذات الطريقة في متابعة الأرصدة المنتفخة، فلم لا يحدث نفس الشيء مع الـ 20 مليونا التي يقال انها دعم للصندوق المفترض لدعم 4 مرشحين في كل دائرة؟! فالقبيض يمكن ان يكون نائبا ويمكن ان يكون مرشحا بل يمكن ان يكون حتى اعلاميا.

توضيح الواضح: تساؤلاتي ليست تشكيكا في وجود صندوق كهذا بل دعوة لان تقوم الجهات الرقابية ذاتها التي أدت عملها وكشفت الايداعات المليونية بعملها مرة أخرى وتكشف ما إذا كانت هناك حركة أموال مريبة خلال فترة الانتخابات ام لا؟ هي مجرد دعوة للجهات المسؤولة لنفي ما يدور وبشدة او اثباته وكشفه، فمن حقنا ان نعرف، أم ان «الشفافية» على ناس وناس؟!

فاصل

خالد جمال السويفان
@alsuwaifan
alsuwaifan@hotmail.com

نحن مصدر السلطات وغداً أجمل..!

مع قرب العرس الديموقراطي الكويتي الذي ينتظره الكثير منذ سنة ونصف السنة تقريبا بعد تدهور الحياة السياسية في الكويت، ومن خلال مرور عواصف ليست ترابية فقط بل إجرامية ترتكب ضد الكويت وأهلها، لا أود ان استذكر ما حصل خلال الفترة الماضية ولا أريد ان أستعيد ذكريات الأيام السوداء على الكويت، ولكن أود ان أذكركم بأننا شعب قادر على استرجاع وطنه رغم جميع حالاته والشاهد على ذلك أنه لا يوجد أصعب من الاحتلال الصدامي الذي فقدنا خلاله الأرض، ولكن بجهود أهل الكويت عاد الوطن الى ما كان عليه سابقا، وكي لا أخرج من صلب الموضوع وهو يوم 2/2 يوم المحك فهو يوم نعيد فيه كرامة وهيبة مجلس الأمة لما كان عليه سابقا.

يوم لن نصوت فيه لشخص أو فئة أو قبيلة أو طائفة، يوم نصوت فيه للأفضل للكويت ومستقبلها الحقيقي.

من الجانب التنموي المتوقف فإن الشعب الكويتي متعطش للتنمية التي يسمع عنها ولا يشاهدها وهناك تساؤلات كثيرة ولكن هناك تساؤلات يجب أن نسألها لنعلم الحقيقة الفعلية، وهي كيف نريد تنمية وهناك مجلس أمة مسيطر عليه سيطرة حكومية كاملة؟! وأصبح مجلسا لا معنى له.

كيف نريد تنمية من مبان وطرق ومرور وأبراج ومدن سكنية وصحة وهناك نواب باعوا ضمائرهم؟ وربما يبيعون الوطن يوما من الأيام، هل تريدون وطناً جديدا؟ نحن مصدر السلطات الذي من خلالنا نستطيع ان نعيد لهذا الوطن مكانته، وحمايته من فساد البعض، لذا سيكون الغد أجمل إن اخترنا الأصلح والأفضل، وألا نختار من يخضع لأن الشعب الكويتي لن يخضع يوما من الأيام، لنختر من له يد تحاسب والأخرى تبني مستقبلنا ومستقبل الكويت، فلو نظرنا إلى الكويت في الماضي والحاضر فسنجد أن هناك فرقا بينهما، إلا أننا كلنا أمل في المستقبل، لتشرق لنا الكويت بالتنمية والتشريع والتعليم والأمن والصحة، والثقة التي كنا عليها وفقدناها من هذا المجلس.

في النهاية: حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

رأي

مطلق الوهيدة

الفرق بين تجار اليوم وتجار الأمس

كان تجار هذه البلاد منذ تأسيسها يبذلون الغالي والنفيس في عمران الدولة ويستفيد منهم العباد فيقومون ببناء المدارس ودور العبادة والنوادي الثقافية وبناء السفن، أغلب الأحيان كانوا يساهمون بجزء كبير من المال في ميزانية الدولة لتقوم بواجباتها من النواحي الرسمية كالأمن والتعليم والصحة وما شابه ذلك، أما اليوم فإننا نسمع في بعض وسائل الإعلام والندوات الانتخابية عن «تجار الطاير» الذين يريدون جمع المال عن طريق الاختلاسات المالية بطرق شتى ولا يساهمون في أي مشروع تستفيد منه البلاد والعباد، ونستثني من ذلك أحفاد الرعيل الأول الذين يقومون ببعض المشاريع كبناء الأسواق والأماكن السياحية والجسور والطرقات، أما المستجدون على الساحة الاقتصادية فبعضهم عبارة عن وسيط يستنزف المال الداخلي بطرق مشبوهة ويرحلها الى الخارج ولا يستفيد منها أحد، بل الأدهى من ذلك ان بعضا منهم يستعمل جزءا من هذه الأموال للسعي لإفساد جزء من المجتمع كالرشوة والتراشي وشراء المواقف التأييدية لأهدافه المشبوهة.

ونحن نقول للذين أثاروا هذه الاتهامات وألمحوا في بعض البيانات اليها: عليكم ملاحقتها وإثباتها أمام القضاء حتى تبرئوا أنفسكم أمام الله والوطن إذا كنتم تملكون وتحترمون ما تعهدتم به في حملاتكم الانتخابية وفي لقاءاتكم الإعلامية.

ونحن نعتب على المسؤولين كما يقول الشاعر:

أشره على الطيب بوقت اللزومي
ولا الردي لي صد عني هموزه (قلعته)
لا تبوق ولا تخاف
كان جيبك خوش جيب
المراقب للحرامي شاف
كل غيص على راسه سيب

فالكم طيب

أنوار عبدالرحمن
falcom6yeb@yahoo.com

لا تكذب.. الكويت ليست أولاً!

بما أننا في أيام يكثر فيها اللغو والكذب والشعارات الرنانة، فإننا كمواطنين يحق لنا أن نتكلم بصوت عال أمام (بعض) المرشحين، وبصراحة مكشوفة حتى لو كانت مؤلمة، فإنني أقول لكل واحد من هؤلاء.. إن لم تتكلم بالصدق فلا تكذب، وإن لم تكن صريحا فلا داعي لكي تتلون.

لا تكذب.. وتقول: «الكويت أولا»، لأن مصلحتك هي الأولى، وأما الكويت فهي آخر اهتماماتك، فمن كان شعاره في حياته «الكويت أولا» لا يحتاج إلى كرسي في البرلمان لكي يثبت ذلك.

لا تكذب.. وتقول: «أنا ضد الطائفية» فالطائفية موجودة واضحة للعيان، لا تحتاج منك إلى شعارات جوفاء لا تحرك فيها مشاعر الناس، أو تغير من اعتقاداتهم.

لا تكذب.. وتقول: «أنا ضد القبلية» ولو كان كذلك، ما سعيت وراء إرضاء بعض القبائل لانتخابك، ولا طلبت الفزعة من أبناء قبيلتك لأنك واحد منهم.

لا تكذب.. وتقول: «أنا ابن الكويت» فلو كنت ابنها فلا تحتاج إلى إثبات ذلك، فقد قالها البعض واتضح ان صلتهم بالكويت لا تتعدى حملهم «الجنسية».

لا تكذب.. وتقول: «أنا مع حماية المال العام»، فقد قالها بعض من سبقوك، وسرقوا البلد على حين غفلة، ولكن رائحتهم انتشرت حتى زكمت الأنوف، ولم يستعد من جيوبهم فلس واحد.

لا تكذب.. وتقول: «المساواة والعدالة» لأنها لا تتحقق بالشعارات، ولكن تتحقق بالضمائر الحية والقلوب المنصفة، والمؤمنة بأنها من الحقوق الواجبة.

لا تكذب.. وتقول: «أنا لا أتعامل بالرشوة».. فكم من الأسماء ظلت لسنوات تحتل كرسيا في البرلمان، عن طريق شراء الأصوات والذمم.

لا تكذب.. وتقول: «أنا مع حقوق المواطن حتى آخر رمق».. لأنك أنت مع الكرسي حتى لو سقطت ميتا تحت قبة البرلمان.. لكي يصنعوا لك تمثالا من الشمع.

فلا تكذب.. نعم لا تكذب.

في الصميم

م.غنيم الزعبي
ghunaimalzuby@yahoo.com

عطلة الربيع.. ولسان الأغلبية

التوقيت السيئ الذي اختارته وزارة التربية لعطلة الربيع يجعل هذه العطلة قصيرة جدا فهي تضيع بين أيام مغبرة وليال شديدة البرودة إلى درجة أنها تشكل خطورة على صحة الأطفال المساكين الذين ينتظرون هذه العطلة الغالية على أحر من الجمر كل سنة لكي ينطلقوا في أجواء البر الواسعة بعد «حكرتهم» طيلة أيام السنة بين أربعة حيطان في بيوتهم وشققهم، لا يستطيعون الخروج منها فقد اختفى شيء اسمه شارع أو حارة من قاموس الطفل الكويتي وأصبح حبيس البيت محاصرا بالانترنت والأجهزة الالكترونية وقنوات الرسوم المتحركة التي تعرض له نفس الحلقة عشرات المرات، فالشوارع أيامنا هذه أصبحت غير آمنة لكي يتجول فيها الطفل بحرية كما في السابق بالإضافة إلى تصميم المناطق الغريب الذي جعل تلك الحارات والشوارع ضيقة جدا تملؤها السيارات الواقفة أمام البيوت.

عطلة الربيع ستنتهي في 12 فبراير وبعدها بعشرة أيام ستبدأ عطلة العيد الوطني في 22 فبراير وهذه الأيام العشرة غالبا ما تواجه المدارس فيها مشكلة الغياب الجماعي وتتوقف الكثير من المعلمات عن الشرح في هذه الأيام خوفا من اضطرارها لتكرار نفس الدرس لأغلبية طلبة الصف الذين قد تغيبوا، فتكون هذه الفترة ضبابية لا هي درس ولا هي دوام، فقط فترة ضائعة ولا يبدأ الفصل الثاني بجدية إلا بعد الانتهاء من عطلة العيد الوطني.

لذلك لدينا أمنية ورجاء من والدنا الغالي وقائدنا صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه وأطال الله بعمره بمكرمة أميرية بإعطاء تعليماته السامية والكريمة بمد عطلة الربيع للمدارس إلى ما بعد عطلة العيد الوطني.

هذه الهدية والمكرمة من سموه سيكون لها أكبر الأثر في نفوس الشعب الكويتي الذي انتشر أغلب أفراده في البر وستكون هناك الكثير من المشقة عليهم في العودة إلى البيوت لمدة أسبوع ثم العودة إلى المخيمات مرة أخرى، لذلك لا أبالغ اذا قلت ان الأغلبية توجه نداء لأبينا ووالدنا الغالي ولسانهم يقول «تكفى يا بو ناصر نبيها منك»، وسموك حفظك الله ورعاك أبو المكارم والذي حصل الشعب الكويتي في عهده على زيادات ومكارم لم يحصل عليها في تاريخ الكويت كله وهذه اللفتة الأبوية السامية لن تكون غريبة على سموكم.